الابعاد المستقبلية لمشروع بناء أسس المجتمع المدني والسلم الأهلي في العراق (مؤشرات القوة وعوامل الضعف)

الأستاذ الدكتور

مجيد حميد شهاب البدري

majeed.albadri@uokufa.edu.iq

الباحث

فاطمة علي عبد الرضا فخر الدين

fotomqq@gmail.com

جامعة الكوفة – كلية الآداب

The future dimensions of the project to build the foundations of civil society and civil peace in Iraq

Prof. Dr

Majeed Hamid Shehab Al-Badri

Researcher

Fatima Ali Abdul Redha Fakhreddin

University of Kufa - Faculty of Arts

الملخّص :

الابعاد المستقبلية لمشروع بناء أسس المجتمع المدني والسلم الأهلي في العراق من خلال كشف مؤشرات القوة والتقدم والتطوير والبناء والتي يجب الاشتغال على آلياتها وتطويرها، وفي الوقت نفسه محاولة كشف مؤشرات وعوامل الضعف والاخفاق والتي اذا لم يتم تجاوزها سيكون من العوامل المعطل ة،والتي ستعيق عملية النهوض بواقع مشروع المجتمع المدني في العراق من ناحيه الأسس والمنطلقات والاهداف.

الكلمات المفتاحية : الابعاد المستقبلية ، المجتمع المدني ، السلم الاهلي ، مؤشرات القوة والضعف

Abstract:

The future dimensions of the project to build the foundations of civil society and civil peace in Iraq through the detection of indicators of strength, progress, development and construction, whose mechanisms must be worked on and developed, and at the same time an attempt to uncover indicators and factors of weakness and failure which - if not exceeded - will be among the obstructing factors, which will impede the process of advancing the reality of the project Civil society in Iraq in terms of foundations, perspectives and goals.

Keyword: futuristic dimensions, civil society, civil peace, indicators of strength and weakness

مدخل

إن طبيعة استقصاء أو بمعنى أدق استشراف ابعاد الرؤية المستقبلية لمشروع بناء أسس المجتمع المدني والسلم الأهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، يبقى مرهوناً بجملة محددات وآطر اجتماعية وسياسية واقتصادية، وكذلك يبقى خاضعاً لجملة عوامل خارجية وداخلية سيمر بها العراق في المراحل القادمة، أي إن مثل هذا المشروع من ناحية مؤشرات قوته أو ضعفه سيبقى مرتبطاً بمستقبل نجاح مشروع الدولة نفسه بعد عام ٢٠٠٣، لأن ولادته – أي هذا المشروع- وارهاصاته الأولى[١] وكذلك أسس والإطار القانوني الذي تحرك به كان بمثابة انعكاس لبنية النظام السياسي في العراق بل هو أحد تمظهراته الأساسية.

اضافة الى إن عملية تحديد تلك الإبعاد المستقبلية التي سيؤول اليها مشروع بناء أسس المجتمع المدني والسلم الأهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هي تبقى بطبيعتها – ومن الناحية الاجرائية العملية – لا تخضع لما تم انجازه على صعيد مثل هذا المشروع فقط، بل يتحدد نجاحها على ما لم يتم انجازه بعد، ذلك إن عملية مشروع بناء أسس المجتمع المدني في أي دولة، هو بطبيعته مشروع تراكمي، إي انه يبقى منفتحاً في تحقق انجازاته وابعاده العملية على التحول والاضافة والتغير واعادة صياغته وتوجيه مساراته وصيرورته، وعلى مثل هذا الأساس تكون " عملية بناء المجتمع المدني ليست عملية معملية تتم وفقاً لخطة مرسومة ولإجراءات مضبطة، ولكنها عملية دينامية، معقدة، تتداخل فيها العديد من العناصر والمتغيرات على مختلف المستويات والأصعدة، كما أنها تتضمن معاني التوتر والصراع، والتقدم والانتكاس، إذن هي عملية تراكمية تتم على مدى زمني طويل نسبياً"[٢].

هذا الامر يعني إن " عملية بناء المجتمع المدني ليست مجرد مرحلة يمكن انجازها في وقت زمني محدد، ولكنها عملية مستمرة، ولذلك فإنه يجب التمييز بين إجراءات بناء المجتمع المدني في الأجل القصير من ناحية، وفي الأجلين المتوسط والطويل من ناحية أخرى، ففي الأجل يمكن التركيز على الأهداف والاجراءات البسيطة القابلة للتنفيذ بيسر، بينما في الأجلين المتوسط والطويل يجب التركيز على الأهداف والاجراءات بعيدة

المدى، والتي يتطلب انجازها احداث تحولات على صعيد البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[٣].

ومن خلال مثل هذا المنظور وبالاستناد الى معطيات التحليل لبنية الدولة في العراق، وطبيعة العوامل التي ساهمت بأضعافها خصوصاً في مرحلة التأسيس وكذلك الاعتماد على نتائج المعطيات والنسب الاحصائية سنحاول تحديد الابعاد المستقبلية لمشروع بناء أسس المجتمع المدني والسلم الأهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ عن طريق التوقف عند قياس مؤشرات او مرتكزات القوى والبناء داخل هذا المشروع والتي يمكن تنميتها والعمل عليها مستقبلاً، وكذلك التوقف عند كشف مؤشرات الخلل والضعف والاخفاق التي يمكن إن تؤثر في مسارات هذا المشروع واهدافه، وعن طريق الموازنة والمقارنة والترجيح بين المعطيات التي ستنبثق من خلال مؤشرات القوى والضعف سيتم بالتالي تحديد ابعاد الرؤية الواقعية لمستقبل مشروع بناء أسس المجتمع المدني والسلم الاهلي في العراق، وهذه الرؤية هي التي ستكشف بالتالي مآلات هذا المشروع سواء من ناحية مسؤوليته او صلاحيته اولاً، أو من ناحية أهدافه وما تم انجازه على صعيد الواقع العراقي ثانياً .

اولاً : مؤشرات التقدم والتطوير والبناء

على الرغم من إن البداية الفعلية لمؤسسات المجتمع المدني في العراق تمت بوقت مبكر من العام ٢٠٠٤، من خلال استحداث وزارة مستقلة ومنظمة لعمل تلك المؤسسات أطلق عليها – في وقتها – " وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني" ، والتي اصبحت فيما بعد – وبحسب الأمر الصادر رقم " ١٢٢" لسنة ٢٠٠٨- تعرف بـ " دائرة المنظمات غير الحكومية[٤] في الأمانة العامة لمجلس الوزراء" .. إلا إن التحول الفعلي في عمل هيكلية مثل هذه المنظمات والتشريع لها بدأ فعلياً سنة ٢٠١٠ من خلال استحداث القانون رقم ١٢[٥] الذي تم بموجبة اعادة النظر بجميع المؤسسات العاملة قبل هذا التاريخ باعتبارها كانت " غير مسجلة" ومن ثم العمل على ايجاد ضوابط قانونية وادارية جديدة تنظم عملية " الاجازة" القانونية لعمل تلك المنظمات الغير حكومية" .

هذا الأمر يعني أننا اذا اخذنا في الحسابات مثل هذه الخلفيات والملابسات التي رافقت عملية التأسيس لمنظمات المجتمع المدني العاملة بالعراق بعد عام ٢٠٠٣، فسنجد

وعلى أساس مثل هذه المعطيات إن البداية الفعلية الحقيقية والتي من خلالها يمكن تقييم عمل مثل هذه المؤسسات من ناحية الاداء والانجاز والفاعلية بدأت فعلياً منذ عام ٢٠١٠، ما يعني إن التراكم الزمني لعمر هذا المشروع لحد عام ٢٠٢٠ هو ١٠ سنوات فقط، ومثل هذا التراكم الزمني اذا ما تم استدعائه كمعيار يتم من خلاله تقييم عمل تلك المؤسسات وفاعليتها وفي مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة يكشف لنا إن " خطوة المجتمع المدني في العراق لازالت في بدايتها وتحتاج لوقت طويل وجهود عظيمة حتى يتحقق لها غايتها وتتحول من كونها نتاج فورة بسبب الاستبداد السياسي السابق الى ثورة حقيقية لذلك يجب الا نظلم عملها ونقلل من شأنها الجنيني هذا، وجزء من هذا التحول يعتمد على ضرورة أن تبقى المؤسسات في دائرة الطوعية والاستقلالية، ولتحقيق استقلالية هذه فأن جهودها يجب أن تنصب في جادتين الاولى جادة استقلاليتها عن الاحزاب السياسية العراقية المهيمنة على مقدرات العملية السياسية والثانية استقلالها عن سلطة الادارة الامريكية وولاءها فقط للضمير الانساني والدين وما نصت عليه النصوص المتعلقة بهذا الشأن" [٦].

ومن خلال هذا المنظور يمكن القول وعلى صعيد التأكيد على مؤشرات القوى وتطوير العمل لمؤسسات المجتمع المدني بالعراق مستقبلاً إنه " اذا ما تم تخييرنا ما بين غياب مؤسسات المجتمع المدني ووجودها الجيني هذا او القاصر زمنيا وانجازاتنا فأننا نميل لوجودها، لأنه مهما كانت مساوءها فأنها افضل من غيابها ونلتزم بقاعدة اساسية مفادها أن مساوئ الديمقراطية افضل بكثير من محاسن الدكتاتورية، فغياب مؤسسات المجتمع المدني يعني اضعاف المسار الديمقراطي وفتح المجال للطروحات الاحادية السلطوية لكي تشيد الواقع او عودة واستعمال التنظيمات المعبرة عن النزعات القبلية الطائفية العرقية والاقليمية"[٧].

كذلك من المؤشرات الإيجابية التي يمكن الاعتماد والبناء عليها في ديمومة واستمرارية مشروع التأسيس للمجتمع المدني بالعراق – وبغض النظر عن طبيعة الانجاز الذي قدمته مؤسسات المجتمع المدني في مثل هذه المرحلة- هو ان هنالك ارتباطاً وثيقاً بين مشروع بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومشروع التأسيس للمجتمع المدني[٨]، اذا لا يمكن حصول التحول الديمقراطي[٩] المنشود في العراق على مستوى بنية النظام

السياسي بدون الاعتماد على تفعيل العمل بمؤسسات المجتمع المدني، ذلك إن تلك المؤسسات هي التي ستعنى بشروط وتفعيل ابعاد الوعي الديمقراطي، كما ان من مهامها الاساسية هو انها ستكون مساهمة بالتنشئة السياسية المجتمعية، التي تستجيب لإبعاد مثل هذا التحول وتكون معبرة عن مضامينه ، خصوصاً فيما يتعلق بتعميق وزيادة الوعي بمفهوم بناء فكرة الدولة ذاتها فـ " التحدي الأكبر الذي يواجه العراقيين في الوقت الراهن بشأن موضوع الدولة لا يتمثل في عملية بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها فحسب، ولكن في إعادة تأسيس مفهوم الدولة في وجدانهم وثقافتهم السياسية، بحيث تستقطب الولاء الأسمى للمواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والعشائرية والعرقية والدينية، بمعنى أن تكتسب الدولة ومؤسساتها الشرعية التي تجعلها بمثابة الإطار السياسي والمؤسسي والقانوني الذي يشمل الجميع، ضمن هوية وطنية عراقية تضم في إطارها هويات فرعية، لكن من دون أن تمثل أي منها بديلا لها، وضمن مفهوم واحد للمواطنة العراقية التي تستند إلى منظومة من الحقوق والواجبات التي تشمل جميع المواطنين العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والطائفية والدينية"[١٠] .

وعلى هذا الأساس فأن مستقبل نجاح مشروع المجتمع المدني في العراق سيكون مرهوناً ببناء دولة قوية تكون هي المنطلق والركيزة الاساسية لتعزيز وتكريس قيم ومبادئ المجتمع المدني، ولذلك " فإن العراق يواجه في اللحظة الراهنة معضلة بناء الدولة وبناء المجتمع المدني في الوقت نفسه، كما أن تسريع عملية إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تعتبر من العناصر المهمة لإنعاش المجتمع المدني، لأن الفقر والعوز يغذيان ظواهر العنف والإرهاب والفساد والجريمة، وكل ذلك وغيره يؤثر سلباً في المجتمع المدني"[١١].

وفي السياق نفسه وعلى مستوى المؤشرات الايجابية، والتي من شأنها ان تكون مساهمة في انجاح واغناء تجربة بناء مشروع المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وجعله من الروافد الأساسية في بناء الدولة المدنية الحديثة في العراق .. هو السعي لإعادة هيكلة وتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني تحت أطر تحديثية جديدة بعيداً عن الاساليب المعمول بها في الواقع الداخلي الراهن لعمل تلك المؤسسات، من ناحية اعادة النظر بالدور والفاعلية والكفاءة والأهداف، وان احد وجوه السعي بمثل هذا الاتجاه هو

تفعيل العمل على مبدأ التعاون والتنسيق المثمر والبناء بين الهيئات والكوادر العاملة بمثل هذه المؤسسات، والخروج كذلك من ابعاد النزعة النخبوية في ممارستها لنشاطاتها، لتكون اقرب إلى متطلبات الشارع العراقي، وان تكون كذلك على وعي بمتطلبات المرحلة التاريخية التي يمر بها العراق بالنسبة لطبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي يواجها، وذلك بان تضع مثل هذه المؤسسات استراتيجيات وخطط عمل واضحة محسوبة النتائج والاهداف، من خلالها تعيد الاعتبار لمكانتها ودورها في المجتمع، وان لا تصبح فقط تمثل واجه دعائية لبرامج الاحزاب والقوى السياسية المشاركة في العملية السياسية[١٢] وكذلك ان لا تكون خاضعة ببرامجها لمتطلبات الراهن والمرحلي، وتكون خاضعة للنزعات والتوجهات الشخصية "النفعية" التي توجه مسارات عملها .

ومن المؤشرات الايجابية الأخرى ايضاً، والتي يمكن ان تساهم مستقبلاً – على صعيد المدى المتوسط والبعيد- في انجاح مشروع واقع مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، هو ان تصل تلك المؤسسات الى القيام بلعب ادوار تتجاوز بها الاقتصار على تقديم الخدمات الخيرية والتعليمية والتنموية، الى الوصول الى لعب دور اكبر على مستوى التأثير في وضع السياسات العامة التي تقرها الدولة خصوصاً في القطعات الصحية والتعليمية والقضائية والاقتصادية والزراعية والاجتماعية، فعن طريق متابعتها لأليات تنفيذ تلك السياسات واليات تطبيقها العملي على ارض الواقع، ومحاولة تصحيح مساراتها – ان ظهر هنالك انحراف وسوء ادارة في تطبيق الاهداف المرسومة لها – ستظهر هنا فاعلية عمل تلك المؤسسات وتأثيرها الايجابي في المجال المجتمعي، والذي سيكون هو الضامن الاساسي لمشروعيتها من جهة وهو المحفز الحقيقي على بقائها واستمرارها من جهة اخرى.

كذلك من المؤشرات الايجابية لتنامي ظاهرة تأسيس المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .. هو إن وجود تلك المنظمات بحد ذاته يعتبر من المؤشرات السعي لإصلاح الواقع المجتمعي في العراق، حيث انه – وبغض النظر عن حجم هذا الإصلاح وابعاده وقدرة تلك المنظمات على تحقيق الدور المناط بها في عملية النهوض بالإصلاح – فإن من مكامن قوة تلك المنظمات – اذا استطاعت فعلاً ان تثبت قدرتها وفاعليتها على مستوى الاداء والكفاءة المطلوبة – هو " في الوصول الى الفقراء

والمواطنين الخارجين عن نطاق الخدمات الحكومية، وحشد الموارد المحلية وتنمية الاسرة الصغيرة والمجتمعات المحلية التي يمكن من خلالها للفقراء تنمية احوالهم والمشاركة، وتقديم الخدمات بتكلفة نسبية اقل، وهو ما ينتج عن قدرة المنظمات غير الحكومية في تعبئة الموارد وتنظيم الجهود التطوعية، وايجاد حلول مبتكرة للمشكلات غير المألوفة، الى جانب دعم البرامج الحكومية، وتنمو هذه القدرة الابداعية نتيجة صغر حجمها ومرونتها الإدارية والتحرر النسبي من القيود السياسية" (١٣).

ثانياً : مؤشرات الضعف والاخفاق

يمكن القول وبناءاً على النسب والإحصاءات التي سبق ان توصلنا اليها من خلال تحليل جغرافي/سياسي لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في المحافظات العراقية، وكذلك من خلال ما تم التأكيد عليه – سابقاً- بخصوص طبيعة ابعاد الواقع والانجاز المتحقق لمشروع بناء أسس المجتمع المدني والسلم الأهلي والذي صاحبه مشروع بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .. إن مؤشرات الضعف في بنية مثل هذا المشروع والتي ستؤثر عليه سلباً – خصوصاً في الزمن المتوسط والبعيد- على مستوى اهدافه ومساراته، ومن ثم ستساهم في اضعافه تتمثل في عدة اشكاليات أو مؤشرات قسم منها راجع لعوامل ذاتية وموضوعية صاحبت ابعاد التأسيس لمثل هذا المشروع منذ بدايته، والقسم الأخر راجع الى طبيعة عوامل داخلية " بنيوية " وخارجية تنسحب على طبيعة قوة أو ضعف الدولة العراقية في المراحل القادمة، وطبيعة البنى المجتمعية القديمة في العراق ومدى استعادتها لتكون حاضنه لمثل هذا المشروع، ومن تلك المؤشرات والتي تكون نابعة من جميع تلك العوامل والمعطيات ما يلي :

- إن طبيعة المسح الديمغرافي لانتشار وتوزيع مؤسسات المجتمع المدني في المحافظات العراقية أظهر لنا كثافة وزيادة كبيرة في اعداد انتشارها بعد عام ٢٠٠٣ لكن " على الرغم من إن الساحة السياسية شهدت تشكيل عدد كبير وعودت العشرات من منظمات المجتمع نتيجة الانفتاح الديمقراطي الحاصل في العراق، إلا أن دورها لم يكن فاعلاً وحقيقي في الساحة السياسية وكانت ذات فائدة محدودة جداً على الرغم من وجود الآلآف من هذه المنظمات ولكن تغلب فائدة أصحابها على فائدة من تفترض تمثيلهم أو مساعدتهم، جعل تلك المنظمات تشهد انتكاساً وتراجعاً كبيراً كشركاء

فعليين في الجهود التحديثية والتنموية وكان دورها هامشياً ومتشرذماً، فإن نسبة كبيرة من هذه المنظمات فشلت في أداء واحد من أهم ادوارها، المتعلقة بوجوب مراقبة أداء الدولة/ السلطة ومدى التزامها بالدستور والقانون، والتزامها بواجباتها فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والتعددية وحرية التعبير، إن جوهر المشكلة التي تهيمن على المشهد التنموي لمنظمات المجتمع المدني في العراق هو أنه على الرغم من حداثة البناء المؤسسي فيها، إلا أنها ما يزال الكثير منها يعمل عبر الإطر او القيم التقليدية، اذ إن العديد من هذه المنظمات قد تشكلت عن طريق الاحزاب السياسية العراقية الجديدة التي تواجدت على الساحة السياسية لتصبح هذه المؤسسات ملحقاً من ملحقات الأحزاب، كما إنها كانت تعبير لبعض القوى والتجمعات القبلية أو الدينية أو العرقية أو المذهبية المختلفة في العراق"[١٤].

واذا كان من الخصائص البارزة لمؤسسات المجتمع المدني، والتي تعطيها فعلاً هذه الصفة هو ان ارتباط المنتسبين والعاملين بها قائمة على مبدأ ايمانهم بمدى المواطنة وحقوق الانسان، فإن الذي حصل بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ هو إن " المواطن الذي أنتسب لهذه المؤسسات فقليل منهم كان انتسابه منطلقا من أصل ديمقراطي حقوقي لكون تلك المؤسسات اصبحت جسرا لأغراض خاصة لابل ان بعض هذه المؤسسات تشكلت وفق قواعد فردية عائلية بحتة ولذلك ليس المهم وجود هيكل تنظيمي مؤسسي أو طلب تسجيل وترخيص لإيجاد مؤسسة مجتمع مدني ولكن في الابتعاد عن الاعتبارات الشخصية والمصلحية ما خلا الصالح العام والمبدأ الديمقراطي" [١٥].

- **ثانياً**: من العوامل والمعوقات البنيوية، والتي ستساهم مستقبلاً – خصوصاً على مستوى الزمن المتوسط والبعيد- والتي تعتبر من بين التحديات التي سوف يواجها مشروع بناء وتأسيس المجتمع المدني في العراقي هي تلك التي لها علاقة بالبنى والديناميات الاجتماعية والتقليدية، وتحديداً ما تعلق منها بالبنى والكيانات القبلية والعشائرية، حيث تعتبر ظاهرة ازدياد قوة ونفوذ هذه البنى في العراق – خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣- والتمسك بها ليس على صعيد الروابط الاجتماعية فقط ، بل كونها اصبحت هويات منغلقة بنظامها وقيمها ساهمت في تعزيز الانقسام المجتمعي تحت عناوين ثانوية ارتبط بمفهوم الولاء للقرابة والدم، على حساب الولاء للدولة

والمواطنة، وبذلك اصبحت تلك الكيانات متقاطعة بأهدافها ومضامينها مع ما ترمي تحقيقه مؤسسات المجتمع المدني في العراق من ادوار واهداف تسعى لها، خصوصاً على مستوى احداث التحول الديمقراطي المطلوب ذلك " تنامي دور التكوينات القبلية والعشائرية يؤثر في عملية التطور السياسي والديمقراطي في أكثر من جانب، فهي تستقطب الولاءات الأعلى لقطاعات من الموطنين، مما يؤثر سلبا في الولاء للدولة ذاتها، وبخاصة في ظل حالة التشويه والتشوش التي أصابت مفهوم الدولة في وجدان العراقيين من ناحية والتفكك البنيوي لأجهزتها ومؤسساتها من ناحية أخرى، كما أن تمدد نفوذ القبائل والعشائر يؤثر في بعض التنظيمات السياسية الحديثة كالأحزاب، فيجعلها مجرد امتدادات لهذه التكوينات، مما يضعف من قدراتها على استقطاب المواطنين استناداً إلى أطر فكرية وبرامج سياسية وطنية عابرة للحدود العرقية والطائفية والدينية، كما أنه يلقي بتأثيراته على العملية الانتخابية، فتصبح في جانب منها محكومة بالتوازنات القبلية والعشائرية "[١٦].

ان المجتمع الذي تكثر فيه الولاءات القبلية والعشائرية – كما هو حال المجتمع العراقي- هو مجتمع سيكون بطبيعته انقسامي، ومتعدد الولاءات ذات الطبيعة الجهوية والمحلية، وهو بمثل هذا الأمر سيشكل عائقاً امام تبلور معالم للمجتمع المدني يؤمن افراده بروابط وهويات جامعة، تعبر عن وحدة ومكونات المجتمع أكثر مما تعبر عن انقساماته تحت عناوين وهويات ثانوية تزيد من ضعفه وتفكك روابطه المجتمعية، ولذلك فإن " من العوامل المؤثرة في البنية السياسية في الدولة والنظام السياسي الانقسامات ذات الطبيعة العشائرية والطائفية والعرقية، التي تكون لنا مجتمعاً يتسم بتعددية سلبية، يقابل ويضاد المجتمع السياسي المدني، وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه إضعاف الجوانب السلبية للتعددية المجتمعية، وبناء تقاليد تعددية إيجابية تسهم في تأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني، وهنا يتعين القول إن التعددية المجتمعية ليست عيباً في ذاتها، ولكن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية بلورة صيغة سياسية مناسبة تسمح بتحويلها إلى مصدر قوة واثراء"[١٧].

هذا الأمر يعني انه – ومن واقع عمل مؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق بعد عام ٢٠٠٣- يمكن القول ان " أحد المآزق الحقيقية التي تمر بها المنظمات المدنية هو تأثر

قطاعات واسعة منها بالمرجعيات الطائفية والعشائرية التي تعوق تطور المجتمع المدني وذلك بسبب الإرتباط العضوي والواسع لنخبة المجتمع السياسي بتلك البنى لابل إدارة الدولة وفق توجهاتها حتى أصبحت مؤسساتها أقوى من المنظمات المدنية ومن مؤسسات الدولة نفسها وبالتالي في الغالب تم إختراق المنظمات المدنية بإرث تقليدي وإحتواءها حتى تم إفراغها من محتواها لتكون شكلاتية ما افصح المجال لإستغلالها من قبل الكتل والجماعات الدينية لدعم أهدافهم ومشاريعهم الخاصة "[١٨].

- **ثالثاً :** من المؤشرات السلبية التي من الممكن ان تساهم في تعطيل أو اعاقة التقدم قيام مشروع المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ – بالمدى الزمني المستقبلي المتوسط والبعيد – هو ذلك الذي يتعلق بـ " شرعية " أسس ومنطلقات المشروع نفسه، ذلك أن مؤسسات المجتمع المدني والتي انبثقت بعد التغير الذي حصل في بنية النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، والتي جاءت بأهدافها وعملها – اي تلك المؤسسات – لتكرس " صفة " الهوية المدنية لمشروع الدولة الجديدة في العراق .. بقيت تعاني مأزق يتعلق بـ " شرعية " وجودها، ليس على المستوى القانوني والدستوري فمثل هذا الأمر تم التشريع له والعمل به واقراره منذ عام ٢٠٠٨، بل ان ما نعني به من ازمة " شرعية" هو ان مشروع اسس المجتمع المدني والسلم الأهلي في العراق في مثل هذه المرحلة لم تكن له مقدمات وأسس نظرية واضحة المعالم سواء في بنية الوعي السياسي أو الاجتماعي بالعراق قبل عام ٢٠٠٣[١٩] حيث كان السائد والمتعارف عليه هو طغيان ابعاد

المجتمع السياسي[٢٠] وتمظهراته المتمثلة بأجهزة الدولة القمعية ومؤسساتها .

ولذلك ولسد مثل هذا الخلل النابع من عدم ادخال " فلسفة وقيم المجتمع المدني في مشروع بنية الدولة العراقية الذي كان قائماً يجب – وعلى ضوء الواقع السياسي الجديد في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣- العمل من قبل المهتمين والمعنين بشؤون المجتمع المدني – خصوصاً من النخب السياسية والثقافية – التركيز ليس على أهمية تفعيل الطابع المؤسساتي للعمل باليات مثل هذا المشروع، فمثل هذا الجانب – رغم اهميته – لا يساهم لوحده في ترسيخ أسس وقواعد المجتمع المدني، بل يجب القيام بالعمل على تأسيس " ثقافة سياسة" جديدة في العراق تكون فيها قيم ومبادئ المجتمع المدني حاضرة

كجزء أساسي من خطاب وفلسفة الدولة الجديدة نفسها، فبدون العمل بمثل هذه الثقافة السياسية الجديدة وتفعيلها على مستوى الشارع العراقي، سيبقى هنالك انفصال دائم ومستمر ستعمق اثاره – مستقبلاً – بين مشروعين أو توجهين منفصلين لا يتكاملان[٢١] في الغاية والاهداف هما توجهات مسارات وسياسات الدولة بمعزل عن عملية الانخراط الحقيقي بمشروع المجتمع المدني، وتوجه اخر يعيش غربته وانفصاله ويبقى يشتغل في اطار هامش الحرية الذي تعطيه الدولة له، وهو تفعيل مبادئ وقيم تحقق المجتمع المدني والذي سيبقى – في مثل هذه الحالة وعلى صعيد الممارسة- من ناحية مضامينه واهدافه يعاني من ازمة الشرعية والتأسيس الفعلي في دائرة المجتمع والدولة معاً، هذا الأمر يعني أن " معالجة مشاكل المجتمع المدني لا تتحقق من ذاتها ولكنها تحتاج إلى الدولة، والمطلوب تحديد نوعية هذه الدولة التي تستطيع بالفعل أن تقدم الجواب الصحيح والسبل الكفيلة بتحرير المجتمع المدني من تناقضاته وتفجير طاقاته وإمكاناته التي لا تشكل شيئاً آخر إلا الطاقات المادية والفكرية للمجتمع، إن الحل لا يمكن إذن في رفض الدولة ولا في المعارضة بين الدولة والمجتمع المدني، ولكن في تغيير الدولة ذاتها من الداخل، أي في تبديل نمط الارادة التي تسيرها، وتحويلها من إرادة خارجية، مرتبطة بعصبة أو عصابة، إلى إرادة داخلية، أي نابعة من المجتمع ذاته وتابعة له" [٢٢].

- ان من مواطن الضعف والقصور، والتي تعبر عن المؤشرات السلبية والتي ستؤثر مستقبلاً – وعلى المدى المتوسط والبعيد – بمشروع أسس ومنطلقات المجتمع المدني في العراق هو المتعلق بضعف التأهيل على مستوى الوعي والإدارة لقسم كبير من الكوادر العاملة بدائرة مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ولذلك فإن " أبرز ما يضعف مهمات منظمات المجتمع المدني هو قلة الوعي الديمقراطي وصعوبة الحديث عن إنتعاش هذا الوعي وتهيئة المجتمع بصورة صحيحة لقبول عمل هذه المنظمات وأهميتها وذلك لأسباب عديدة أهمها : عدم تقبل أسس جديدة لبناء مجتمع متحضر في ظل الإنتشار الواسع للقيم والأعراف التقليدية ، فشل هذه المنظمات في ايصال صوتها وإكتساب ثقة المواطنين بسبب فشل العديد منها في أداء دورها في نشر وعي وثقافة التعاون والتسامح وتعزيز السلام الإجتماعي ونبذ الفرقة من جهة وفقدان الحيادية والتبعية للدولة والأحزاب السياسية، أو للجهات الخارجية

من جهة ثانية، هذا فضلاً عن قلة الخبرة لدى المواطن في وظيفة وآليات تلك المنظمات على أسس معايير ديمقراطية مدنية شفافة الى جانب الضعف في تأهيل الكوادر العاملة والقصور في المهارات والتدريبات في هذا المجال"(٢٣).

وبالإضافة الى مثل هذا الخلل في عدم التنظيم والوعي لمتطلبات واهداف المجتمع المدني، من قبل العاملين على صعيد هذه المؤسسات في العراق، تبرز اشكالية اخرى يمكن ان تكون مؤشراً سلبياً في تقيم عمل تلك المؤسسات، وتنسحب بالتالي على مستوى كفاءتها ومسؤوليتها ونزاهتها، حيث طال الفساد المالي قسم كبير من تلك المؤسسات العاملة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ " واكثر من ذلك " تتشابه الكثير منها في الغاية والأهداف حيث اشتراط العديد من الدول المانحة للمساعدات في إعادة إعمار العراق تقديم المساعدات الى مؤسسات المدنية أدت الى أن تتخذ أغلبها طابع خيري وإنساني لتحظى بتلك المساعدات، بالتالي السعي فقط الى الربح المادي من الجهات المانحة الخارجية وحتى الداخلية دون تقديم أي شيء للمجتمع إلا نادرا، أي إن السلوك النفعي كان السمة البارزة لفساد هذه المنظمات، كما تحولت بعض منها الى وسائل لكسب غير مشروع من خلال سعي القائمين عليها لتحقيق منافع شخصية والكسب المادي وبالتالي إنحرافها عن الأهداف لصالح جيوب أفراد معينين وفي أغلب الأحوال مقربين من المسؤولين السياسيين"(٢٤).

- اذا كان التمويل الخارجي يشكل احد العناصر المهمة في تكوين وجود غالبية المنظمات الغير حكومية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، والمندرجة ضمن هيئات ومؤسسات المجتمع المدني.. فإن مثل هذا الأمر يعتبر من المؤشرات السلبية والتي ستؤثر – مستقبلاً- في استمرارية وديمومة عمل تلك المنظمات، هذا الأمر يعني إن الاعتماد الكلي على المنح الخارجية المقدمة من الدول الراعية لتك المنظمات، سيجعل اي انقطاع لتلك المنح او التمويل سبباً في توقف وتعطيل نشاطاتها من جهة، كما انه وفي الوقت نفسه سيجعل اي خطط أو استراتيجيات لعمل تلك المنظمات مرتبطة الى حد كبير بالأولويات والأهداف التي تسعى لتحقيقها الدول المانحة" (٢٥) من جهة اخرى " فالطرف الممول يؤثر عن طريق تعزيز وجود ونفوذ وكلاء محليين للجهات الخارجية الدعمة، كما يؤثر في ارتهان بعض المنظمات لمواقف الجهات

الممولة ورغبتها ايضاً، ومصادر التمويل متعددة، منها الدول والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والمؤسسات الخاصة، كما ان ثمة تباينا في العوامل المحددة للتمويل؛ فهو مرتبط بمتغيرات خارجية وداخلية، مثل التغيير في الظروف الدولية، والموقع الاستراتيجي للدول الموجودة بها تلك المنظمة تلك المنظمات غير الحكومية المستقبلة للتمويل، ومدى شرعية اهدافها، وتنظيمها الاداري، واهمية المشروعات التي تقوم بها، ووضوح وظائفها، وهذا يرتبط بالطبع بمدى نزاهة المنظمة، وطبيعة الوضع الاقتصادي في الدول المانحة، وتغيير الاهداف الاستراتيجية وأولويات الأمن القومي "(٢٦).

وتأكيداً على إن أغلب مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بقيت – من ناحية التمويل – مرتهنة بسياسية المانحين الدوليين، من ناحية توجيه مسارات الأنشطة أو البرامج والفعاليات لمثل هذه المنظمات .. **يؤكد التقرير السنوي لاستدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٣ الصادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية ودائرة الشرق الأوسط** لمثل هذا الأمر، حيث يذهب إلى التأكيد بأنه " لا تمتلك منظمات المجتمع المدني بوجه عام مصادر تمويل متنوعة وتواصل اعتمادها على الممولين الأجانب، ظلت الوكالات والمنظمات الأمريكية، بما فيها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ومنظمة فيلق الرحمة، بين أبرز المانحين في عام ٢٠١٣، وأصبح الدعم للاجئين في عام ٢٠١٣ أحد الأولويات للعديد من المانحين الجانب، ونتيجة لذلك، حولت الكثير من منظمات المجتمع المدني برامجها لتكون مؤهلة لهذا التمويل، بينما كافحت منظمات أخرى الوصول إلى التمويل لأنشطتها المنتظمة، لا تروج معظم المنظمات الدولية أو تسعى إلى تثقيف منظمات المجتمع المدني حول الحاجة إلى مصادر مختلفة للتمويل "(٢٧) .

كذلك فإن التقرير السنوي الصادر عام ٢٠١٦ – من نفس الهيئات السالفة الذكر – يؤكد وفي باب تقييم السلامة المالية الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني في العراق بانه " لا تزال معظم منظمات المجتمع المدني بشكل أساسي على المنح أو العقود المقدمة من مانحين اجانب لتمويل برامجها، ظل التمويل الأجنبي والدولي لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام كما هو في عام ٢٠١٦، إلا إنه كان هناك زيادة في الدعم المالي للخدمات

المقدمة غلى النازحين داخلياً وتراجع في التمويل للقضايا الأخرى، ومع ذلك، تنفذ الكثير من المنظمات الدولية العاملة في العراق مشاريع بشكل منفصل بدون شراكة حقيقية من المنظمات المحلية، وقد نمى هذا الاتجاه بشكل أكثر لفتاً للنظر في عام ٢٠١٦، لا سيما مع المشاريع التي تدور حول دعم النازحين داخلياً، تعتبر منظمات المجتمع المدني المحلية الان بشكل كبير مقاولين، مما يعني أنهم يتلقون التمويل على أساس كل مشروع على حده، يميل المانحون الكبار إلى العمل في شراكات مع هيئات الحكومة العراقية والكردية لتنفيذ المشاريع بدلاً من تنفيذها عبر منظمات المجتمع المدني، تميل مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين على سبيل المثال، إلى التعاون والتشارك مع المجالس الحكومية في تنفيذ برامجها، عاد التمويل المقدم من المانحين في عام ٢٠١٦ بالنفع بشكل أساسي على برامج الاستجابة السريعة الخيرية والخاصة بالإغاثة في حين أن المنظمات التي تعمل في قضايا أخرى بما في ذلك القضايا الحقوقية وقضايا المرأة تلقت منحاً أقل"[٢٨] .

هوامش البحث

(١) بخصوص ابعاد تقييم تجارب المجتمع المدني في الوطن العربي – ومنها العراق- يذهب عبدالحسين شعبان الى القول " أن المجتمع المدني العربي ما زال ناشئاً وهو حديث التكوين، وفي بعض البلدان جنينياً أو بعده، وهناك تدخلات كثيرة عليه، بل وإتهامات جاهزة ضده، لكنه أخذ تدريجياً يتطور ويؤثر، خصوصاً وأن طائفة من الاحتجاجات حتى في البلدان المغلقة والمحافظة أخذت طريقها إلى التبلور، ولقيت إهتماماً دولياً، حتى وإن كان ذلك له علاقة بأجندات خاصة لبعض القوى الكبرى لكن الأمر ينم عن إرهاصات بدأت تتأسس وتترك تأثيراتها، وإن كانت محدودة على مسار نقد الدولة والممارسات الحكومية، ومطالبتها بالاصلاح الدستوري والقانوني والاجتماعي وحق المشاركة وتأسيس الجمعيات والنقابات والاحزاب وحقوق المرأة وغير ذلك ".. عبد الحسين شعبان ، المجتمع المدني العربي هل هو قوة ثالثة؟!!،مجلة دراسات دولية، العدد السادس والاربعون، ص١٠.

(٢) حسنين توفيق ابراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، ضمن كتاب: مجموعة باحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠١٠ ، ص٧٠٣.

(٣) المصدر نفسه ، ص٧٠٣.

(٤) ينظر: علي احمد عبد الحميد الرحامنة، الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (٢٠١١-٢٠١٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٨، ص١٤.

(٥) لمعرفة اهم بنود قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠، بالنسبة الى تحديد الواجبات والالتزامات على المنظمات والمؤسسات المسجلة بموجب احكام وبنود هذا القانون.. ينظر : رونق عودة عباس، التنظيم القانوني لمنظمات المجتمع المدني – دراسة مقارنة-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد ، ٢٠١٣، ص١٣٣-١٣٦.

(٦)عبد الجبار احمد عبدالله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، بغداد، العدد ٣١، ٢٠٠٥، ص ٩٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٨) ينظر: سلام عبد علي العبادي، المجتمع المدني والدولة المعاصرة جدل التوافق والاختلاف، ضمن كتاب مجموعة باحثين، الدولة والمجتمع المدني في العراق قراءة في الراهن واستشراف المستقبل، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٢٦-٢٢٧؛ الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٦، ص٣٢.

(٩) ينظر: ماجدة شاكر مهدي، الدولة والمجتمع المدني، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد، العدد ٩٦، ص ٥٧٣.

(١٠) حسنين توفيق ابراهيم، عبد الجبار احمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث ، ابو ظبي، ٢٠٠٥، ص١٨- ١٩.

(١١)المصدر نفسه، ص٣٦.

(١٢) ينظر: برهان غليون، بناء المجتمع المدني : دور العوامل الداخلية والخارجية، ضمن كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة الوطنية، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠١٠، ص ٧٤٦-٧٤٧.

(١٣)علي احمد عبد الحميد الرحامنة، الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (٢٠١١-٢٠١٧) ، مصدر سابق ، ص٤٠.

(١٤) وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ، المانيا ، ٢٠١٨ ، ص٢٠٨-٢٠٩.

(١٥)عبد الجبار احمد عبدالله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مصدر سابق، ص ٩٣.

(١٦) حسنين توفيق ابراهيم، عبد الجبار احمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص، مصدر سابق، ص٣٧- ٣٨.

(١٧)المصدر نفسه، ص٥٨.

(١٨) مهدي جابر مهدي ، تارا عمر محمد ، إشكاليات المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد ٢، العدد ٢، كانون الاول ٢٠١٨، ص ٣٦٧.

(١٩) ينظر: باقر النجار ، المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح ، ضمن كتاب : مجموعة باحثين، المجتمع المدني ودوره في الاصلاح، تحرير ممدوح سالم ، الاسكندرية ، مصر، ٢٠٠٤، ص٦٠-٦١.

(٢٠) ينظر: برهان غليون، بناء المجتمع المدني : دور العوامل الداخلية والخارجية، ضمن كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية مصدر سابق، ص ٧٣٧.

(٢١) للوقوف عند اشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة على صعيد من يذهب الى اعتبار تلك العلاقة سمتها التكامل، أو من يذهب الى الاعلاء من مبدأ القطيعة بين المجتمع المدني والدولة، ينظر : جميل جعفر البدر، المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ودوره في بناء الديمقراطية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق ، النجف الاشرف، ٢٠١٢، ص ٧٤-٩١.

(٢٢) برهان غليون، بناء المجتمع المدني : دور العوامل الداخلية والخارجية، مصدر سابق، ص ٧٥٢ .

(٢٣) مهدي جابر مهدي ، تارا عمر محمد ، إشكاليات المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ٣٦٧.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

(٢٥) ينظر: ماثيو بامبير ، الوقت قد حان الآن : حث عن العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والنزاع والهشاشة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا" الملاحظات التحليلية وفق البلد : العراق ، تقرير عن مؤسسة انترناشونال ألرت ،٢٠١٤، ص ٨.

(٢٦)علي احمد عبد الحميد الرحامنة، الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (٢٠١١-٢٠١٧) ، مصدر سابق ، ص٤١.

(٢٧) تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٣ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، الصادر عن الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ومكتب الديمقراطية والنزعات والمساعدات الإنسانية ودائرة الشرق الأوسط، ٢٠١٣، ص٢٠ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص١٦ .

قائمة المصادر والمراجع

١- باقر النجار ، المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح ، الاسكندرية ، مصر، ٢٠٠٤.

٢- برهان غليون، بناء المجتمع المدني : دور العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة الوطنية، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠١٠.

٣- تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٣ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، الصادر عن الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ومكتب الديمقراطية والنزعات والمساعدات الإنسانية ودائرة الشرق الأوسط، ٢٠١٣ .

٤- جميل جعفر البدر، المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ودوره في بناء الديمقراطية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق ، النجف الاشرف، ٢٠١٢.

٥- الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٦.
٦- حسنين توفيق ابراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠١٠.
٧- حسنين توفيق ابراهيم، عبد الجبار احمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث ، ابو ظبي، ٢٠٠٥.
٨- رونق عودة عباس، التنظيم القانوني لمنظمات المجتمع المدني – دراسة مقارنة-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد ، ٢٠١٣.
٩- سلام عبد علي العبادي، المجتمع المدني والدولة المعاصرة جدل التوافق والاختلاف، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٥.
١٠- عبد الجبار احمد عبدالله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، بغداد، العدد ٣١، ٢٠٠٥.
١١- عبد الحسين شعبان ، المجتمع المدني العربي هل هو قوة ثالثة؟!! ، مجلة دراسات دولية، العدد السادس والاربعون.
١٢- علي احمد عبد الحميد الرحامنة، الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (٢٠١١-٢٠١٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٨.
١٣- ماثيو بامبير ، الوقت قد حان الآن : حث عن العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والنزاع والهشاشة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا" الملاحظات التحليلية وفق البلد : العراق ، تقرير عن مؤسسة انترناشونال ألرت ،٢٠١٤.
١٤- ماجدة شاكر مهدي، الدولة والمجتمـــع المدنـي، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد، العدد ٩٦.

١٥- مهدي جابر مهدي ، تارا عمر محمد ، إشكاليات المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد ٢، العدد ٢، كانون الاول ٢٠١٨.

١٦- وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ، المانيا ، ٢٠١٨ .